جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد السادس والثمانون/ السنة الواحدة والخمسون
مُحرَّم – ١٤٤٣هـ / أيلول ٥/٩/٢٠٢١م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل:
radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: السادس والثمانون السنة: الواحدة والخمسون مُحرَّم – ١٤٤٣هـ / أيلول ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوّم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أَحمـــــد محمود – مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعـــــــة:

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعـــــة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعـــــة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـويـات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
التدرُّج الدلاليّ لألفاظ الغضب عند ابن سيده في مخصَّصه روعة محمود الزرري و هالة عبد الغني محمد علي	35-1
الأنساق المضمرة في قصة عين لندن - قراءة ثقافية- قاسم محمود الجريسيّ	79 -36
ملامح الحزن في شعر الشريف المرتضى حمد محمد فتحي الجبوريّ	99 -80
ظاهرة الحزن في شعر مزاحم علاوي الشاهري فاتن غانم فتحي النعيمي	125 -100
رمز المرأة "ليلى" في الشعر الصوفي عصمت حسين ميرزا	158 - 126
التناغم الذهني وفاعلية التشكيل الشعري – كعب بن مالك أنموذجًا - فنن نديم دحّام آل_إبليش	188 - 159
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
دور ليبيا في حرب أكتوبر 1973: دراسة في العلاقات الليبية المصرية في ظل فتور العلاقة الشخصية بين الرئيسين السادات والقذافي نبيل عكيد محمود	235 - 189
أبو حشيشة الطنبوري مغني الخلفاء في العصر العباسي (ت 290هـ/ 902م) رائد محمد حامد حسن الطائي	255 - 236
أثر الاصلاحات على نظام ملكية الاراضي في العصر الايلخاني في العراق (656-716هـ/ 1258-1316م) مصطفى هاشم عبدالعزيز	270 - 256
فرنسا والقضية الفلسطينيَّة 1991-2004م دراسة في العلاقات والمواقف عامر يوسف شمدين	317 - 271
بحوث علم الاجتماع	
واقع البحث العلمي في جامعات المدن المحررة دراسة اجتماعية تحليلية غادة علي سعيد و حارث حازم أيوب	344 – 318
الجرائم المستحدثة وانعكاساتها المجتمعية وسبل مواجهتها دراسة تحليلية حسن انهيّر عيدان و وعد إبراهيم خليل	377 - 345
الأمن الاقتصادي وتداعياته التنموية دراسة في علم اجتماع التنمية آرام إبراهيم حسين	403 - 378
الأَوضاع الاجتماعيَّة للأُسرة الموصليَّة وانعكاساتها على الأَطفال (ما بعد التحرير) دراسة اجتماعيَّة – ميدانيَّة في مدينة الموصل نبال فوزي محمود	428 – 404
بحوث المعلومات والمكتبات	
المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية في العراق ((معايير مقترحة)) عائدة مصطفى سلمان و حيدر نجم عبدالله العقيلي	472 - 429
بحوث طرائق التدريس وعلم النفس	

أثر برنامج تربوي في تنمية التضامن الاجتماعي لدى طلاب المرحلة الإعدادية أحمد وعد الله الطربا و أحمد اياد سالم الحسين	515 - 473
تصميم برنامج تربوي مستند الى نظرية جيلفورد لتنمية مهارات التفكير العليا لدى معلمات المرحلة الابتدائية ظفر حاتم فرنسو و صبيحة ياسر مكطوف	551 - 516
بحوث الجغرافية	
تقييم نوعية المياه الجوفية للاستخدامات المختلفة في ناحية ربيعة وائل حازم الجواريّ و صهيب حسن خضر	585 - 552
التمثيل الخرائطي للتغير السكاني في محافظة نينوى للمدَّة (2010 – 2018) قحطان مرعي عمر الجرجري	604 -586
بحوث الإعلام	
التغطية الصحفية لجائحة كورونا في المواقع الالكترونية للصحف العراقية/ موقع صحيفة الصباح نموذجًا محمد سمير	635 - 605

CC BY

الأَمن الاقتصادي وتداعياته التنمويَّة

دراسة في علم اجتماع التنمية

آرام إبراهيم حسين *

تأريخ التقديم: 2021/4/3 تأريخ القبول: 2021/4/24

المستخلص:

يُعدُّ الأَمن الاقتصادي من أَهم الأُسس في ديمومة الحياة البشريَّة، فعن طريقه يحقق الإِنسان العيش الرغيد ويسد متطلباته المعيشية اليومية، وبالأَمن الاقتصادي تدور عجلة التنمية إِلى الامام، بل به يمكن أَن تتحدى الدول بعضها بعضًا، فأَهمية الأَمن الاقتصادي يكمن في أَبعاده التنموية في المجتمع؛ لذا فإِنَّ الأَمن الاقتصادي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإِنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية وعلى مواجهة الظروف الطارئة وقضاء وقت فراغ يحول بينه وبين العزلة والانكماش، وهدف البحث التعرف على ماهية الأَمن الاقتصادي ودوره في التنمية في مع الإِشارة إِلى حالة العراق، ويُعدُّ البحث من البحوث الوصفية التحليليَّة التي اعتمدت على منهجي التاريخي والتحليلي في تحقيق أَهدافه، وتوصَّل البحث إِلى مجموعة من النتائج أَهمها :

1. انخفاض مؤشرات الأَمن الاقتصادي لسكان العراق نتيجة للأَوضاع الاستثنائية السائدة في المجتمع .
2. يعيش سكان العراق تحت آثار فقدان الأَمن الاقتصادي المتمثلة (انخفاض الدخل، والبطالة، وصعوبة إشباع الحاجات).
3. ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراق، الَّتي استقرت بشكل ملحوظ بين فئات الشباب وكان نصيب الأُنثى أَعلى الذكور نتيجة لضعف استجابة سياسة التشغيل .

* كلية الآداب/ جامعة صلاح الدين.

الكلمات المفتاحية : الأَمن، الأَمن الاقتصادي، التنمية، المجتمع.

المقدمة:

من الأَوليات الأَساسيَّة لديمومة الحياة البشرية هو تحقيق الأَمن والطمأنينة وتحقيق الأَمن في حد ذاته شيء أَساسي للإنسان وللمجتمع، هذا الحق نصَّت عليه في كل النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان، ويُعدُّ الظروف التي ألمت بسكان العراق منذ العقود الثلاثة الماضية والمتمثلة بالحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الأُولى ومن ثم الحصار الاقتصادي، وأَخيراً احتلال العراق والانفلات الأَمني، من أَهم العوامل التي أثرت سلبًا على أَمن سكان العراق بكافة أَشكاله سواء تمثل بالأَمن البشري، أو الأَمن الغذائي، أو الأَمن الاجتماعي والنفسي، أو الأَمن الصحي، او الأَمن الاقتصادي ... وغيرها. هذا جعلت من سكان العراق يعيشون في قلق نفسي في أَغلب الأَوقات وجعلهم متعطشين إِلى الأَمن بشكل كبير إِلى حد صار تحقيق الأَمن أُمنية، وحلم لا يفارق الإنسان في كل خطواته الحياتية.

الفصل الأَوَّل: الإطار النظري للبحث:

❖ مشكلة البحث:

لقد تطوَّر المفهوم العام للأَمن الاقتصادي ليشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، بدءاً من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إِلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأُسري و بيئته الخارجية؛ لذا فإِنَّ الأَمن الاقتصادي يستلزم تأمين الخدمات الأَساسيَّة للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية وعلى مواجهة الظروف الطارئة وقضاء وقت فراغ يحول بينه وبين العزلة والانكماش ومازال الكثير من الدول النامية وبعض الدول العربية مثلاً (العراق) تعاني من أَزمات اجتماعية بسبب فقدان الأَمن الاقتصادي وهذا موضوع بحثنا.

❖ أهداف البحث:

لكل بحث أَهداف يسعى الباحث إِلى تحقيقها، ويهدف بحثنا إِلى:

1. الكشف عن واقع الأَمن الاقتصادي للمجتمع العراقي، من خلال الكشف عن سبل الحياة الاقتصادية لسكان العراق .
2. معوقات الأَمن الاقتصادي في المجتمع العراقي الذي يمرَّ بمرحلة صعبة .
3. طبيعة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن فقدان الأَمن الاقتصادي وأَبعادها على السكان والتنمية.

❖ أَهمية البحث:

تكمن أَهميَّة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: (ما أَسباب فقدان الأَمن الاقتصادي للمجتمع العراقي؟)

❖ منهجية البحث:

لكل بحث منهجيته الَّتي تميزه عن البحوث الأُخرى، ولتحقيق النتائج المرجوة اعتمد البحث على (المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي).

❖ هيكلية البحث:

يتضمَّن البحث إِلى جانب المقدمة ثلاثة فصول ثم الاستنتاجات وأَخيرًا التوصيات والمقترحات، إِذ يتضمَّن الفصل الأَوَّل (الإطار النظري للبحث) وينطوي على: مشكلة البحث، وأَهداف البحث، وأَهمية البحث، وهيكلية البحث، أَمَّا الفصل الثاني(الأَمن الاقتصادي والتنمية البشرية) فينطوي على: مفهوم الأَمن الاقتصادي، والأَمن الاقتصادي ومشكلات السكان (الفقر، والبطالة)، وأَمَّا الفصل الثالث فتضمن (الأزمات الاقتصادية وفقدان الأَمن الاقتصادي) وتضمن (الفقر وانخفاض المستوى المعيشي والدخل، الإنتاج مظهر من مظاهر التنمية، البطالة مظهرًا من مظاهر فقدان الأَمن الاقتصادي)، ومن ثم النتائج.

الفصل الثاني/ الأَمن الاقتصادي والتنمية البشرية:

يرتبط مفهوم الأَمن الاقتصادي بمفاهيم عديدة منها: (الدخل، والعمل، والمستوى المعيشي) الذي يحق لكل إنسان حق الامتلاك الشرعي للحفاظ على رفاهيته، وديمومته، ويجدر بنا تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد بوصفه علماً أساسياً وعاملًا فعالًا ومؤثراً في حياة السكان من حيث متغيراته التي لها المماس المباشر

بحياتهم، فيعرف آدم سميث علم الاقتصاد: (هو العلم الذي يختص بدراسة طبيعة وأسباب وجود الثروات عند الأُمم)، فهو يؤكد على أهمية وسائل تنميتها، في حين يعرفه جون ستيوارت ميل (بالعلم الذي يهتم بمعرفة إنتاج وتوزيع الثروة) فهو يؤكد على دور الإنتاج والتوزيع في رفع المستوى المعيشي[1] .

فعلى الرغم من عدم الحصول على مفهوم الأمن الاقتصادي بدقة من الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية، خلصنا إلى تعريفه بأنَّه (الشعور بالاطمئنان في الحصول على عمل منتج وكاسب فضلاً عن توفير فرص متساوية في الحياة وأسلوب العيش للسكان).

ونستطيع القول إنَّ مفهوم الأمن الاقتصادي له علاقة بشكل وآخر بمفهوم الحد الأمثل للسكان الذي يعرف على أنَّه: (ذلك المستوى من السكان الذي يتحقق عنده إشباع أقصى قدر ممكن من الحجات الضرورية المادية وغير المادية)، أمَّا العلَّامة (لاندري) فيرى أنَّ الحد الأمثل للسكان لا يجب أن يقتصر على تحديد هدف محدد يتعلق بالمصلحة الفردية على حساب مصلحة المجموع، فهو ينتقد ربط المفهوم الفردي للحد الأمثل للسكان بمعايير اقتصادية فردية مثل أعلى متوسط للدخل، فمثل هذا المفهوم الفردي للحد الأمثل الذي يرتبط بمعايير كمية يهمل الجانب النوعي للهدف المتحقق كما يهمل أهمية الجانب الجمعي، فمجموع الرخاء يجب أن يكون هو المعيار الذي يلزم اعتماده وليس مجرد متوسط الرخاء[2].

إنَّ للاقتصاد دوره في تنظيم حياة الشعوب اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، فالاقتصاد على رأي ابن خلدون يحدد أُسلوب حياة الشعوب[3]، فهو يمثل الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته، وهناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والأمن الاجتماعي؛ إذ ربط المفكرون بين الفقر والسلوك الإجرامي منذ زمن بعيد فقد قال أفلاطون بهذه العلاقة حين أوضح أنَّ حب الثروة والجشع المادي

(1) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر،الموصل 1990، ص30.

(2) منصور الراوي، السكان والإنتاج وعلاقتهما بالحرب، مجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين، العدد2، 1986، ص55.

(3) عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م، ص507

هو السبب الأول للسلوك الإجرامي، وممَّن ربط الفقر بالجريمة (دي فيرس) الذي أَوضح أَنَّ (85 – 95 %) من حالات الإجرام كانت بين الفقراء في إِيطاليا في نهاية القرن التاسع عشر، كما أَرجع (بونجر) – وهو عالم هولندي – الجريمة إِلى الفقر أَيضًا، بسبب ما يحدثه من خلافات ونزاعات بالمجتمع، ويشير سذرلاند أَنَّ هناك كثير من الدراسات قد أَوضحت أَنَّ المنحرفين يتركزون في الطبقة الدنيا اقتصاديًا[1] ويرتبط مفهوم الأَمن الاقتصادي بمفهوم التنمية والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية (السكانية) الذي يُعدُّ من أَهم المؤشرات على تكوين الأَمن الاقتصادي، وسنسلط الضوء على هذا المؤشر في هذا المبحث .

والتنمية البشرية كما يعرِّفها برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في أَوَّل تقرير له حول التنمية البشرية عام 1990 هي (عملية تهدف إِلى زيادة الخيارات المتاحة أَمام السُكَّان، وأَنَّ هذه الخيارات من المبدأ بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أَمَّا من حيث التطبيق، فقد تبيَّن أَنَّه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأَساسية في ثلاثة:

- هي أَن يحيا السُكَّان حياة طويلة خالية من العلل (وهذا يعكس الجانب الصحي، العمر المتوقع عند الولادة) .
- أَن يكسبوا المعرفة (وهذا يعكس الجانب المعرفي التعليمي).
- أَن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة (وهذا يعكس مستوى الدخل) وما لم تكن هذه الخيارات الأَساسيَّة مكفولة، فإِنَّ الكثير من الفرص سيظل بعيدة المنال.

وللتنمية البشرية جانبان الأَوَّل: هو تشكيل القدرات البشرية، مثل: (تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات)، والثاني: هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، أَمَّا للتمتع بوقت الفراغ أَو في الأَغراض الإنتاجية أَو الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين

(1) حسن شحاته سعفان، علم الجريمة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، لا يوجد تاريخ للنشر ، ص 54

الجانبين فإنَّ الشعور العميق بالإحباط وانعدام الأَمن الاقتصادي يصير محصلة طبيعية[1].

الأَمن الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية .

1. الفقر:

أن الشواهد التي وفرتها التجارب, الدولية والمحلية, في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انطوت على إستراتيجية وفهم عميقين لأَهمية الإنسان وقابليته في خلق القيمة المضافة, فمع تزايد الإدراك لأَهمية الإنسان يلاحظ أَنَّ دور العوامل الأُخرى في عملية الإنتاج (أَرض, وعمل، ورأسمال) لم يَعد يحتل الأَهمية السابقة ذاتها بل صارت تكنولوجيا المعلومات, والذكاء أو الإدراك البشري ومستوى المعرفة هي المدخلات الأساسيَّة في الإنتاج. وفي هذا السياق توفر بلدان شرق آسيا أَنموذجًا معاصرًا يتناسب والتغيرات المتسارعة في كافة المجالات وأَنموذجًا يحتذي به إذا ما أَرادت البلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي مطرد محوره الإنسان([2]).

فتحليل تجارب بلدان شرق آسيا أَثبت أَنَّ الاهتمام بالتغيرات الديموغرافية وقضايا السكان النوعية في استراتيجيات النمو الاقتصادي في المراحل الأُولى, قد ساعد كثيرًا في تخفيض مستوى الفقر في هذه البلدان فقد أَدركت بلدان شرق آسيا أَنَّه لا يمكن التعويل على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر والتجارب التاريخية العالمية الأُخرى قد وفَّرت الشواهد الكافية على أَنَّ الثروة تتركز ويعاد إنتاجها من فئة صغيرة في المجتمع (الدولة أو القطاع الخاص) أَمَّا أَبعادها التوزيعية فهي تظهر على مدى أَجيال متعددة في حال غياب السياسات المناسبة.

وكذلك أَدركت أَنَّ عملية تراكم رأس المال على الرغم من أَهميتها في إِعادة الإنتاج إِلَّا أَنَّ توزيع الثروة على القطاعات التي تعنى بالإنسان هي أَكثر أَهمية وعوائدها أكثر إيجابية, ولا تعارض هناك بين مبدأ العدالة ومبدأ الكفاءة, إِن

(1) علي لبيب ، جغرافية السكان ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004،ص 201.

(2) UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization :The Arab Challenge, A.A .Kubursi,1999.p;45

استطاعت البلدان ضمان نظام تعليمي مرن وديمقراطي ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية تمكنت هذه الدول من إدخال التكنولوجية الطبية المتطورة القادمة من الغرب وبفعل ذلك تمكنت وبسرعة قياسية من تخفيض معدلات الوفيات ورفع توقع الحياة أعقبه انخفاض سريع في معدلات الخصوبة، وهذه التغيرات كان لها الأثر الكبير في ارتفاع السكان في سن العمل وانخفاض أعداد السكان المعالين وبفعل التأثير المتبادل بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية انخفض العبء الاقتصادي للمعالين وارتفع نمو متوسط دخل الفرد.

إنَّ انخفاض مستوى فقر الدخل في بلدان شرق آسيا يعزى إلى ما حققته هذه البلدان من نمو اقتصادي مطرد؛ إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمعدل سنوي بلغ 6% بين 1965 و 1990. ويرى العديد من المحللين أنَّ هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي تحقق نتيجة تغير نسبة المشتغلين إلى المعالين, فقد ارتفعت أعداد المشتغلين بينما انخفضت أعداد المعالين على مدى 25 عاماً . وتزامن مع انخفاض معدلات الإعالة تحسن في نوعية نظم التعليم و جعلها مرنة في الاستجابة إلى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية؛ إذ وفَّر نظام التعليم قوى عاملة مؤهلة استطاعت بقدراتها أن تجعل إنتاجها ينافس المنتجات الأُخرى في السوق العالمية ممَّا أدَّى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية وعزَّز قابلية هذه البلدان على زيادة إنتاجها، ويلاحظ أنَّ نمو السكَّان في سن العمل بمقدار 2.4% سنويًا كان أسرع ب 4 مرات من نمو السكان المعالين خلال المدَّة نفسها، ففي الوقت الذي أسهم التغير الهيكلي للسكان في زيادة النمو الاقتصادي, بدوره دفع نمو إجمالي الناتج المحلي أعداد السكان نحو الانخفاض بما في ذلك أعداد السكان المعالين. أن انخفاض أعداد المعالين أتاح الفرصة المناسبة في رفع معدل الادخار الوطني؛ لأنَّ 50 إلى 70% من النمو الاقتصادي لهذه البلدان قد يعزى إلى التغيرات الديموغرافية [1].

(1)NBER WORKING PAPER, Economic Growth and the Demographic Transition, David E.Bloom, David Canning and Jaypee Sevilla ,2001 ,National Bureau of Economic Research , Cambridge ,MA 02138

ومن هنا نلاحظ أَنَّ طبيعة العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية لها أَثر استرجاعي وتندرج تحت مفهوم النظم من حيث إِنَّ هناك مدخلات ومخرجات وتتغير الأَدوار بين المدخلات والمخرجات مع الزمن .

فالشواهد التاريخيَّة المستقاة من تجارب البلدان الصناعية الغربية تشير إِلى أَنَّ التقدم التكنولوجي وتعاظم تكوين رأس المال قد عمل على تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وبدوره وبموجب أربع مراحل تنموية رئيسة عمل الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة بشكل متناسب مع نمو الدخل ومع تطور هيكل الإنتاج وهيمنة القطاع الصناعي واتساع القطاع الصناعي واستيعابه للسكان في سن العمل حفز في حينه على انتقال الأَيدي العاملة من القطاعات الاقتصادية الأُخرى خاصة القطاع الزراعي مؤديا بذلك إِلى تغيير أنماط الخصوبة وسلوكها . أَمَّا التجارب المعاصرة فقد وفرت شواهد مختلفة تمامًا حيث إِنَّ التغيرات الديموغرافية لم تكن نتيجة للنمو الاقتصادي بقدر ما كانت سبب في زيادة في تراكم رأسمال من خلال نمو السكان في سن العمل وانخفاض نسبة المعالين، فقد أَدَّى التقدم الصحي والتعليمي إِلى خلق خزين من رأس المال البشري كانت استجابته سريعة لأنماط وتقنيات حديثة في الإنتاج موظفا بذلك معارفه في خلق القيمة المضافة وكما حدث في بلدان شرق آسيا.

إِنَّ تخصيص جزء كبير من الدخل القومي للاستهلاك يأخذ أَشكالًا عديدة فعندما يتم تمويل الاستثمار عن طريق الادِّخار الخاص, فإِنَّ الأُسر الكبيرة تجد صعوبة في زيادة ادِّخارها ممَّا يؤدي إِلى انخفاض حجم الادِّخار الكلي ولذا انخفاض مستوى الاستثمار . وعندما تكون الأُسرة الكبيرة فقيرة وليست مصدرًا للادِّخار , فإِنَّ ارتفاع الخصوبة يؤدي إِلى ضغط اجتماعي لزيادة حصة هذه الأُسر من الدخل القومي وذلك للإبقاء على مستوى معين من الاستهلاك، أَمَّا عندما تكون الدولة هي الممولة للاستثمار من خلال الادِّخار العام فإِنَّ ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إِلى زيادة الإِنفاق وتباطؤ معدلات الاستثمار والجديد الذي أَضافته تجربة بلدان شرق آسيا على أَدوات التحليل هو الأَثر الاسترجاعي للبعد الديموغرافي وسرعته, ويتمثل ذلك في انخفاض أَعداد المعالين يؤدي إِلى زيادة في الادِّخار والاستثمار ولاسيَّما في الصحة

والتعليم, وبدورها تؤدي إلى انخفاض الخصوبة. فما كان سببًا في وقت من الأَوقات قد يكون نتيجة بفعل التغذية الاسترجاعية. وعند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة عندها يظهر بوضوح الأَثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلًا بزيادة حصة الفرد من مدخلات الإنتاج ورافعًا متوسط دخل الفرد وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين، إلى إمكانيات في نمو متوسط دخل الفرد قد تمتد على مدى خمس وعشرين سنة، والتجارب التاريخية تبيِّن أَنَّ حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول – في أَوقات متفاوتة إِنَّما لزمن محدد – ظهور الهبة الديموغرافية[1].

وتعرف هذه الظاهرة بـــ" العوائد الديموغرافية" أو "الهبة الديموغرافية" , حيث إِنَّ انخفاض مستوى الخصوبة يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر, إِذ يسمح بتوزيع الدخل الإضافي المتأتي من زيادة المدخرات والاستثمارات على شريحة أَكبر فمع انخفاض الخصوبة ترفع أعداد المشتغلين بينما ينخفض أعداد المعالين على مدى زمني قد يمتد على مدى عقود قليلة وربما جيل واحد.

إِلَّا أَنَّ" العوائد الديموغرافية " هذه غير حتمية بل يجب السعي للحصول عليها, فهي لا تؤمن زيادة في النمو الاقتصادي ما لم تتزامن مع سياسات اقتصادية رشيدة تعمل على تحويل المدخرات إلى استثمارات وما لم تتواكب مع استراتيجيات أُخرى مكملة تحدد المستوى التكنولوجي الملائم (كثيف رأس المال أو كثيف قوى عاملة) , إِذ تتوقف هذه الاستراتيجيات على طبيعة الظروف المحلية والدولية ومن الضروري أَن يتزامن ذلك مع سياسات تعليمية وصحية موازية تعنى بنوعية السكان, وعلى وجه الخصوص تمكين السكان في سن العمل من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للانخراط بسوق العمل والحصول على عمل منتج. وبما أَنَّ المدة المتاحة للحصول على هذه الإيرادات قصيرة الأَمد بطبيعتها ونظرًا لما ينطوي عليه انخفاض

(1) بتول شكري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى المنتدى العربي للسكان 19- 11-2004 بيروت ،ص24.

الخصوبة من أبعاد تطال كبار السن؛ إذ تؤدي إلى رفع معدلات الإعالة مجددًا فإنَّ فعالية هذه الفرصة مشروطة بحسن وعقلانية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن الاستفادة من خزين رأس المال البشري الذي بدوره سيساهم في تحسين نوعية الحياة , الغاية الأساسية التي نص عليها المؤتمر الدولي للسكان عام 1994.[1]

2. البطالة:

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية. وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج؛ لأنَّه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة، فالشاب يفكّر في بناء أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، بالاعتماد على نفسه، من خلال العمل والإنتاج، ولاسيَّما ذوي الكفاءات، والخريجين الذين أمضوا الشطر المهم من حياتهم في الدراسة والتخصص، واكتساب الخبرات العملية، كما يعاني عشرات الملايين من الشباب من البطالة بسبب نقص التأهيل وعدم توفر الخبرات لديهم، لتَدنّي مستوى تعليمهم وإعدادهم من قبل حكوماتهم، أو أولياء أمورهم. وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، ومن ثمَّ يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأُسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم.

وتفيد الإحصاءات العلمية أنَّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنَّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل (يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة)[2]، وأنّ البطالة تعيق

(1) الأمم المتحدة , تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة 5-13 ايلول م/ سبتمبر 1994)

(2) حسن إبراهيم عيد، دراسات في البطالة، دار المعرفة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 15.

عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي كما وجد أَنَّ القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية وعند الأَشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم بعض منهم على شرب الخمور، بل ووجد أَنَّ 69% ممَّن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين ومن مشاكل البطالة أَيضاً هي مشكلة الهجرة، وترك الأَهل والأَوطان التي لها آثارها ونتائجها السلبية، كما لها آثارها الإِيجابية والسبب الأَساس في هذه المشاكل بين العاطلين عن العمل، هو الافتقار إِلى المال، وعدم توفره لسد الحاجة إنَّ تعطيل الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، ولاسيَّما بين الشباب الممتلئ طاقة وحيوية ولا يجد المجال لتصريف تلك الطاقة، يؤدي إِلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة، وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إِلى مشاكل أَساسية معقّدة.

يمكن تحديد أَبرز العوامل المسببة للبطالة في النقاط الآتية[1]:

1. أَسباب اقتصادية : تتمثل في نقص فرص العمل الحقيقية بسبب حالة التخلف الاقتصادي ، ونقص وسوء استغلال الموارد الاقتصادية فضلًا عن تخلف تكنولوجيا الإنتاج . وبالنسبة للوطن العربي فإِنَّ ظاهرة البطالة تكاد تقتصر على البلدان ذات الموارد الاقتصادية النادرة ولاسيَّما المالية منها، وسوء استغلالها في ظل أَوضاع ديموغرافية سريعة التطور .
2. أسباب اجتماعية : تتمثل في تدهور الأَوضاع التعليمية والتدريبية والصحية والمهارية للقوى العاملة ، كذلك التخلف في الإنتاجية وصعوبة الحصول على فرص عمل بسبب عدم ملاءمة الكفاءات والخصائص النوعية للعمال في القطاعات الحديثة للاقتصاد، وإِذا أضفنا إِلى ما تقدم تخلف المفاهيم والعادات المرتبطة بالعمل الَّتي قد تحول دون

(1) منصور الراوي، سكان الوطن العربي ،مصدر سابق، ص426.

ممارسة بعض الأعمال بسبب هذه المعتقدات فإنَّ الصورة تصير أكثر وضوحاً واكتمالاً.

3. أسباب ديموغرافية: تتمثل في الفجوة الديموغرافية وطبيعة الموارد المتاحة في البلد، فالحركة السريعة للسكان، واختلال الكثافة السكانية ونوعية السكان لها انعكاساتها الواسعة على طبيعة النشاط الاقتصادي وأُسلوب ممارسته وعملية الطلب على العمل وعرض القوى العاملة المتوفرة بكميات كبيرة يؤدي إلى نشوء البطالة.
4. أسباب تكنولوجية: يصعب على القوى العاملة بخصائصها النوعية المختلفة أن تتعامل على نحو سليم مع وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتسارعة التطور، كما يصعب على مثل هذه القوى العاملة التكيف السريع مع ظروف العمل الجديدة الأمر الذي يعرضها إلى البطالة .

أبعاد البطالة:

- البعد السياسي للبطالة : إنَّ انتشار البطالة بين الشباب يؤدى إلى عزلهم عن بقية أفراد المجتمع وفقدان الثقة من جانبهم في النظم والمؤسسات الحاكمة ممَّا يؤدى إلى خلخلة في الأوضاع السياسية والأمان الاجتماعي في أي مجتمع.

- البعد الاقتصادي للبطالة: يؤدي ارتفاع نسب البطالة بين الشباب إلى حدوث كساد وركود اقتصادي على المستوى المحلي والوطني في أي بلد، وقد تمتد آثاره أحيانًا إلى خارج حدود الدولة، لأنَّ أسواق العمل تتأثر بعضها ببعض داخل الدولة وبين الدول المختلفة، كما أنَّ البطالة تتسبب في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه، كما أنَّها تؤثر تأثيرًا مباشرًا في حرمان الدولة والاقتصاد من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة منتجة في أي مجتمع وهم الشباب.
- البعد الاجتماعي للبطالة : تؤثر البطالة بين الشباب بشكل كبير على نموهم وتطورهم خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أُسرة مستقلة وإنجاب الأطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية ، كما أنَّها تؤدى إلى

الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر ممَّا يحرمهم من التمتع بحياة كريمة وتجنب الشدائد، كما أنَّها تتسبب في الحرمان الاجتماعي لهؤلاء العاملين، لأنَّهم لا يشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع والتفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل, الَّذي يتأثر مباشرة بالاستبعاد عن العمل، ويؤدي هذا الحرمان إلي حالة من التفكك أو التحلل الاجتماعي، وتؤدي البطالة وآثارها إلي انتشار ظواهر اجتماعية ونفسية قد تتحول إلي أمراض تؤثر علي الأفراد والمجتمع مثل انتشار اليأس والضغوط والانطواء , وهي أمراض تؤثر علي المدى الطويل علي صحة البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة، بل قد تتولد منها مشاكل يمكن أن تتعدى حدود الدولة الواحدة وأخيرًا فإنَّ البطالة تسهم في فقدان وتدهور الإمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل, فضلًا عن فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكانياتهم في الحصول علي عمل, الَّذي قد يؤدي إلى ظواهر وخيمة مثل انتشار الجريمة والوقوع في براثن الإدمان وغيرها من المسائل الاجتماعية الأُخرى[1].

الواقع أَنَّ ظاهرة البطالة باتت تؤرق أغلب البلدان العربية، وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على النحو الآتي:

- تصل نسبة البطالة حاليًا إلى 14% من إجمالي القوى العاملة العربية البالغة 90 مليونًا؛ ممَّا يعني وجود 12.5 مليون عاطل عن العمل، معظمهم من الشباب، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أَنَّ حجم القوى العاملة العربية في ازدياد مطرد؛ فقد ارتفع من 65 مليون نسمة عام 1993، إلى 89 مليونًا في العام 1999، ويتوقع أن يصل إلى 123 مليونًا في العام 2010، فيما يقدر حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو 3 ملايين عامل سنويًا، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم 15 مليار دولار سنويًا.

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (البطالة أسبابها وطريقة مكافحتها)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 494.

- غالبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب، ويمثل هؤلاء تقريبًا ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و84% في الكويت، وما يزيد على الثلثين في مصر والجزائر. أَمَّا معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت 60% في مصر والأُردن وسورية وفلسطين و40% في تونس والمغرب والجزائر فضلاً عن ذلك، فقد برزت منذ سنوات بطالة حملة الشهادات التعليمية، واستفحلت في العديد من الدول العربية؛ إذ تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أَضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر.
- تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأَكبر من قوة العمل العربية بنسبة 37.8%؛ حيث يوجد بها حاليًا 33.5 مليون عامل، من المتوقع زيادتها إلى 47 مليونًا عام 2010، ثم دول مصر والأُردن واليمن والعراق، وبها 25.2 مليونًا تصل إلى 35 مليونًا عام 2010 بنسبة 27.7 %، ودول مجلس التعاون الخليجي، وبها 8.3 ملايين تصل عام 2010 إلى 11.4 مليونًا بنسبة 9.3 % من قوة العمل، فيما يتوزع الباقي، وهم 22.6 مليونًا، على بقية الدول العربية، ومن المنتظر زيادتهم إلى 30 مليونًا عام 2010.وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى؛ ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة؛ إذ تبلغ 20% في اليمن، و21% في الجزائر، و17% في السودان، و9% في مصر، و8% في سورية. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ ففي سلطنة عمان يوجد نحو 330 ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو 700 ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى 3 آلاف فقط[1].

الفصل الثالث : (الأَزمات الاقتصادية وفقدان الأَمن الاقتصادي):

المراقب للأَوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق في العقود الثلاث المنصرمة لا يخرج بانطباع يدعوه إلى التفاؤل، فمظاهر الحرب لا تزال ماثلة للعيون، بل إن الحرب ذاتها لا تزال قائمة وهي واقعة كل يوم، موقعة خسائر بشرية

(1) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2000، ص31.

ومادية واقتصادية واجتماعية بالمجتمع ، ولا زالت آثار الحصار الاقتصادي تسكن كل بيت من بيوت العراقيين. وطن اقتصاده منهك ومرافقه مدمرة وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها وتثقل كاهله ديون باهظة فقد مر العراق بحروب طاحنة كلفته خسائر اقتصادية بقيمة 830 مليار من الدولارات منها 450 مليار خسائر الحرب العراقية الإيرانية و230مليار خسائر الغزو العراقي للكويت و150مليار بسبب الحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق خلال الـ13عام المنصرمة ، ثم جاءت الطامة الكبرى بالاحتلال المدنس الغادر الذي لا يرى إلَّا مصلحته واقتصاده هو لا اقتصاد غيره ونلخص الواقع الاقتصادي لسكان العراق من خلال المحاور الآتية:

1. المستوى المعيشي والدخل :

انخفاض الوضع الاقتصادي يظهر تأثيراً في كافة الجوانب الحياتية كافة؛ إذ قاد مؤشر الحياة نحو الانخفاض أو الهبوط بصورة عامة ومؤشر التنمية بصورة خاصة، وهذا بدوره انعكس على المستوى الاقتصادي للأُسرة العراقية، أي مستواها المعاشي الَّذي يُعدُّ الركيزة الأَساسية لاستمرار الحياة والتصدي للمخاطر، وهذه الظروف حرمت الأُسرة العراقية من تحقيق الكثير من مشاريعها، ولعدم استطاعة أَجهزة الدولة مساندتها بالقدر الكافي فإنَّ قسوة الوضع وانهياره قاد المجتمع في أَغلبه إلى مستوى الفقر، ولذا شُلَّت قدرة الأُسرة على ممارسة واجباتها تجاه أَفرادها بشكل يحقق لهم العيش بعيداً عن تهديدات المخاطر الحياتية، الَّتي يكمن في آخر مشوارها شبح الموت وبانت ظواهر الأثر المعيشي وتدهوره واضحاً على الجانب التغذوي، الَّذي بدوره أَثَّر سلبًا في الجانب الصحي وبقية الجوانب الحياتية الأُخرى ففي المستوى المعاشي كان أَثره واضحاً في حياة الأُسرة العراقية فكان المواطن العراقي قبل الحصار وعلى سبيل المثال عام (1988) ينفق نصف راتبه الشهري لشراء الغذاء ويخصص نسبة لشراء الملابس والأثاث والمفروشات والسلع المنزلية، في حين صار اتجاه الأُسرة العراقية مقتصراً على استهلاك المواد الغذائية وأَساسيات الحياة والدواء فلم تعد الأُسرة تنفق لشراء الملابس والأثاث لارتفاع أسعارها بشكل

عال، ولم يعد يكفي الموظف العراقي ما يتقاضاه من راتب شهري لسد حاجاته وإنَّما أَخذ يستخدم مدخراته السابقة لسد النقص في حاجاته الغذائية[1] ، لذا انقلبت كل الموازين بسبب الحصار، ولاسيَّما الوضع الاقتصادي والمعاشي بخطوات سريعة وبمعدل تضخم مفرط جداً تمثل في انخفاض هائل في قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي) مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي[2] ،وكان ذلك مؤشراً على انخفاض نوعية الغذاء الذي يستطيع الفرد الحصول عليه، وكذلك نوعية السكن ونمطه، وفرص التعليم وقد كشفت الدراسات عن الارتباط الوثيق بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الشهري للفرد فكلَّما انخفض الدخل الشهري ارتفعت معدلات الوفيات) .

وفي تقرير لجنة الصليب الأَحمر عام 2000 أَشارت إِلى أَنَّ تدهور الوضع الاقتصادي والصحي للعراقيين أَثَّر سلبًا على إدامة المستشفيات والمراكز الصحية في العراق والمعاناة في مشكلة خزن الأَدوية، بسبب الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي ممَّا يؤدي إِلى تلف الأَدوية وفسادها من جانب آخر أَنَّ الأَطفال يعانون من مجموعة من الأمراض والتأثيرات النفسية المتمثلة بالاضطرابات وإشكالات النوم والتركيز ممَّا سيكون له آثار على الأَنماط السلوكية للأَطفال في المستقبل[3] .

ويكشف ذلك أَهمية المستوى الاقتصادي للأُسرة ولاسيَّما المعاشي وتعزز ذلك إحدى الدراسات العراقية، التي توصلت إِلى أَهمية الدخل الشهري في تأثيره على الصحة والمرض ممَّا له إسهام في تقدم حياة الأُسرة، إِذ يمكنها من علاج مختلف مشاكل الحياة وخاصة الصحية ويلاحظ أَنَّ (نصفاً) من الوفيات ولاسيَّما وفيات

(1) فاخته شاكر رشيد، الحقوق الاقتصادية للأسرة العراقية في ظل الحصار ، بحث مقدم إلى الاتحاد النسائي العربي العام، ندوة العائلة العربية في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، بغداد، ايار 1994، ص 12.

(2) رواء زكي الطويل، الأبعاد الصحية للحصار على العراق، مجلة ام المعارك، العدد 22،بغداد, 2000 ص 90.

(3) شبكة اعلام العراق، المنظمات والطفولة، 2002 ، ص5.

الأطفال الرضع تقريباً تحصل عند عوائل ذات دخول منخفضة جداً، التي كان يمكن عدَّها متوسطة في عام 1983 [1] .

وهكذا يتَّضح أَنَّ الحصار المستمر على العراق كان سلاحاً تدميرياً استهدف الإنسان العراقي وبلا تمييز، ولم يكتف بتحطيم التنمية العراقية بجانب معين من الجوانب (المعيشية والغذائية والصحية) فحسب، وإِنَّما امتد إِلى كل نواحي الحياة المختلفة وكانت الحياة الاجتماعية مصب كل الدمار الذي أدت إليه الحرب وكل المجالات الحيوية في الحياة الأُسريَّة تغيرت ولاسيَّما أَحوالها الاجتماعية فزاد التفاوت الطبقي وتغيَّرت المستويات الطبقية لكثير من الأُسر، وحدث تسلق طفيلي طبقي، كما حدث في المقابل تردي طبقي؛ إِذ تغيرت ظروف وأَحوال الكثير من الأُسر ونقلتها من طبقة إِلى طبقة أخرى سواء من العليا إِلى الدنيا أو بالعكس فيما يشبه القفزة السريعة [2] . كما وزادت نسبة حالات التفكك الأُسري (الطلاق) ، بسبب الظروف المعيشية الصعبة (سواء في المدينة ام في الريف) أي بسبب الفقر الذي يجعل الزوج في موضع اتهام بالتقصير لعدم استطاعته تحصيل مقومات العيش لعائلته فيؤدي إِلى تحطيم معنوياته فيجد نفسه في مشاحنات وصراعات مستمرة مع زوجته وأَولاده، ويسبب هذا جواً من التوتر داخل الأُسرة ينتهي بوقوع الطلاق[3].

وتشير إحدى الدراسات إِلى أَهم الأَسباب التي تجعل معدل وفيات الأَطفال ولاسيَّما الأطفال الرضع عالية في الطبقة الدنيا الفقيرة وهي ضعف أساليب التنشئة الاجتماعية التي تعتمدها الأُسر الفقيرة، كشفت نتائج الدراسة الميدانية، وأَنَّ هناك علاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي للأُسرة، ونسب وفيات الأطفال، فكلما

(1) محمد طه الغنام، تحليل أنماط واتجاهات وفيات الأطفال الحديثي والولادات الميتة في العراق، رسالة ماجستير في علم الإحصاء (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1983، ص 113.

(2) فنار سالم عطوان، تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في وفيات الأطفال الرضع، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2002،ص 78.

(3) ايمان عبد الوهاب موسى، الآثار الاجتماعية للطلاق، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع، جامعة الموصل، كلية الآداب، الموصل، 1998، ص 54.

انخفض المستوى الاقتصادي للأسرة شكل سبباً لحدوث وفاة فيها وتحققت الفرضية التي مضمونها هناك علاقة بين ارتفاع نسب وفيات الأطفال وانخفاض المستوى الاقتصادي للأُسرة[1].

2. الإنتاج مظهر من مظاهر التنمية:

استهدفت المراكز الإنتاجية للاقتصاد العراقي وخصوصا في حرب الخليج الأولى وبشكل كبير، ومن ثم الحصار الاقتصادي الذي يُعدُّ آفة العصر بالنسبة لسكان العراق، فالإنتاجية الأَرض، والإنتاج الزراعي والصناعي كانت هذه الأَنشطة هدفًا رئيسًا للحرب، كما أَسهم الحصار الاقتصادي بتضخيم الآثار السلبية على هذا القطاع الحيوي وعلى النحو الآتي:

1. انخفاض إنتاجية التربة في أَغلب مناطق العراق بعد الحرب، بدرجة ملحوظة إِن لم نقل تدميرها، فكانت التربة فقدت قوامها الأَصلي بسبب العديد من العوامل ولمؤثرات منها تلوث التربة بسبب تسرب المواد الكيمياوية والنفطية ممَّا أَثَّر على نشاط الأَحياء المجهرية واللازم لخصوبتها وتغدق الأراضي الزراعية وتملحها بسبب تعطل المضخات اللازمة لسحب مياه البزل، وجاء ذلك نتيجة غير مباشرة لتأثيراتها وكانت تلك المساحات قد قدرت بأكثر من مليوني ونصف هكتار [2].
2. شحة الأَسمدة الكيمياويَّة والبذور المحسنة والآليات اللازمة لخدمة الأرض وتطوير إنتاجيتها وكانت معامل الأسمدة العراقية متوقفة عن العمل لتضررها الشديد نتيجة القصف الجوي الصاروخي الشرس وتشير الإحصائيات الزراعية أَنَّ تناقصًا خطيرًا في إنتاج المحاصيل كان قد لوحظ عام 1991، مقارنة بالأعوام التي سبقت فرض الحصار[3].
3. انتشار الآفات الزراعية من حشرات وأعشاب ضارة وقوارض وفطريات وما إِلى ذلك وتعثر عمليات المكافحة الكيمياوية بسبب شمول المبيدات بقرارات الحظر الاقتصادي

(1) فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2004، ص126

(2) مثنى عبد الرزاق العمر، واقع الغذاء والتغذية، مجلة ام المعارك، العدد22، 2000، ص140.

(3) وزارة الزراعة ، الإحصاءات السنوي، 1992،ص34

أيضًا، ناهيك عن ارتفاع أسعار المبيدات وكثرة الأنواع المغشوشة منها في الأسواق التجارية، ممَّا أدَّى إلى استفحال أمر الآفات الزراعية.

ومن الواضح أنَّ كل ما تردد عن خطط إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي لتجاوز سنوات الدمار والتدهور والعودة بذلك البلد إلى الوضع اللائق به قد ذهبت أدراج الرياح في ظل حالة غير مسبوقة من التردي الأمني باتت تجهض أي فرص لخروج العراق من مأزقه الراهن وتؤكد الأرقام المتاحة حجم المحنة التي يعيشها العراق نتيجة التدهور الذي أصاب كافة قطاعاته الاقتصادية الحيوية علي مدي السنوات الأخيرة بما في ذلك أهم قطاعاته الأوَّليَّة، وصناعة النفط الَّتي خسرت عائدات كانت مفترض تحقيقها قدرت بنحو (24) مليار دولار.

وقد أدَّى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من الأُمم المتحدة عام 1990 إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي ولم يؤدِّ احتلال العراق إلى الخروج من هذا المأزق، إذ أكَّدت وزارة التجارة العراقية في مذكرة رسمية يناقشها وزراء التجارة والاقتصاد العرب في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الـ 80 أنَّ الناتج المحلي الإجمالي للعراق انخفض من 53.9 مليار دولار عام 1980 إلى 41 مليار دولار عام 2006 نتيجة تدمير البنية الأساسيَّة للاقتصاد العراقي وبالطبع كان من الطبيعي أن تنعكس آثار ذلك التدهور الذي لحق باقتصاد العراق على حياة المواطن؛ إذ هبط متوسط دخله السنوي من 4219 دولارا عام 1979 إلى 1456 دولارًا عام 2006 في الوقت الذي تجاوزت في نسبة البطالة بين أفراد الشعب العراقي 60% ووصلت معدلات التضخم إلى 63% عام 2006، فيما انخفضت مستويات إنتاج النفط لتصل إلى مليوني برميل يوميًا وأشارت الوزارة في مذكرتها التي أوردتها وكالة الأنباء الكويتية "كونا" أنَّ نسبة من يحصلون على مياه شرب آمنة انخفضت من 83% إلى 81 % في المدَّة نفسها كما ارتفع حجم البطالة إلى60 % من قوة العمل التي تبلغ 7 ملايين نسمة، وأوضحت المذكرة أنَّه بعد مرور أربع سنوات على الاحتلال فإنَّ مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 7.1% و1.5% على التوالي عام 2006 وهى نسبة منخفضة جدًا بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي أكثر من 63%.

وأكَّدت المذكرة أنَّ هذه المؤشرات المتدنية تعكس مدى تدهور الأَوضاع الاقتصادية في العراق ولذا فإنَّ النهوض بالاقتصاد العراقي وتحسين الأَوضاع البشرية المتردية يتطلبان تضافر جميع الجهود من أجل خروج العراق من هذا المأزق؛ إذ طالبت من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة المشاركة بفاعلية في إعادة أعمار العراق وإعادة تأهيل اقتصاده، وهذا يصل الاحتياطي النفطي المؤكد للعراق إلى أكثر من 115 مليار برميل ليحتل المركز الثالث بعد إيران والسعودية على مستوى العالم، ويمكن القول إنَّ الشعب العراقي البالغ تعداده نحو 27 مليون نسمة الَّذي كان بمقدوره أن يكون واحداً من أغنى الشعوب في العالم يعيش اليوم ضمن أدنى درجات الفقر، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل من المسجلين في سجلات الوزارة في بغداد وحدها أكثر من مليون عاطل، ويقدِّر العراق أنَّ نحو 100 مليار دولار يتعيَّن إنفاقها لإعادة البنية التحتية المدمرة بعد عقوبات استمرت منذ 1990 وأعمال عنف مستمرة منذ أربع سنوات بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة علي البلاد، وكان تقرير لوزارة النفط العراقية أشار إلى أنَّ عملية إعادة الإعمار في العراق لا تزال تراوح مكانها في ظل غياب ضخ الأموال اللازمة من جانب وامتناع الشركات التي فازت بعقود عن تنفيذ تلك العقود بسبب الأَوضاع الأَمنية[1].

3. البطالة مظهر من مظاهر فقدان الأَمن الاقتصادي:

إنَّ المشكلات الاقتصادية التي واجهت العراق بدءًا من الحرب الإيرانية ومـــرورًا بحرب الخليج وحتى الاحتلال الأَمريكي وما صاحب ذلك مـــن إيقـــاف للمشـــروعات الاقتصادية والتضخم الكبير وانهيار السوق، كل هذا زاد وبنسبة كبيرة حجم البطالـــة ولم تعد المؤسسة الاقتصادية بكل أقسامها قادرة على استيعاب العرض في العمالة ثم جاءت الضربة القاصمة عندما حلَّت قوات الاحتلال الجيش العراقي والأَجهزة الأَمنية وعدد من المؤسسات الحكومية وسرحت منتسبيها فدفعت بذلك إلى الســـوق أَعـــداداً

(1) عاطف قبرصي، وعلى قادري، إعادة بناء العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص283

كبيرة من الأيدي العاملة التي كان عليها البحث عن وسيلة للعيش لسد حاجاتها وحاجات أُسرها المعيشية إذ ارتفعت البطالة في العراق تشكل نسبة 60% من الأيدي العاملة القادرة على أداء المهمات العملية والوظيفية والفكرية [1] .

ويمثل معدل البطالة لدى الشباب مؤشرًا مهمًا لقياس الحالة الاقتصادية العامة للسكان ضمن الفئة العمرية (15_24) سنة، وفي عام 2007 كان (21%) من الإناث في تلك الفئة عاطلات عن العمل ، مقابل (23%) من الذكور في الفئة العمرية نفسها، وهذان المعدلان مرتفعان قياسًا بالمعدل العام للبطالة (20%) للإناث و(14%) للذكور . والشكل أدناه يبيِّن مسار ظاهرة البطالة في العراق بعد عام 2003.

الشكل رقم (**1**) يبيِّن مؤشر البطالة للفئة العمرية (**15_24**) عامًا[2].

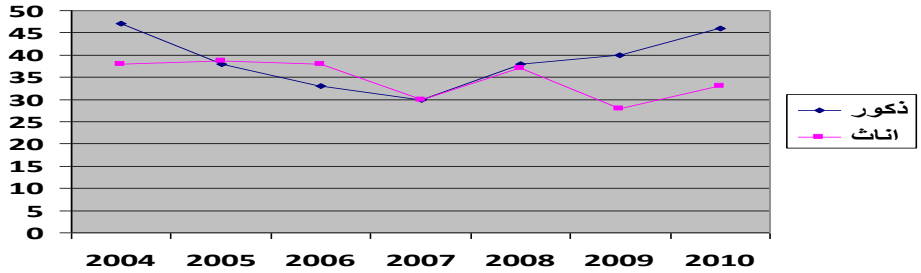

تُشكِّل البطالة عائقًا كبيرًا لتحقيق الأمن الاقتصادي، ورسم سياسة تنموية متينة تحقق الغايات المرجوة لسكان المجتمع، ولعل ارتفاع معدلات البطالة بين فئات السكان في مجتمعنا يعود إلى جملة أسباب يمكن أن نلخصها فيمها يأتي:

1. ضعف سياسة التشغيل في استجابة لمتطلبات سوق العمل العراقي، لابتعاد الأخير عن النظم الاقتصادية التي تتحكَّم بمسار مكوناته.

(1) موفق ويسي محمود وفراس عباس فاضل، باعة الأرصفة، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل ، مركز دراسات موصلية، العدد(9)، 2005، ص9.

(2) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق 2010، صندوق الأمم المتحدة للسكان_ مكتب العراق، 2011، ص62.

2. ارتفاع معدلات النمو السكانيَّة في المجتمع ممَّا أَدَّى إِلـى ارتفـاع معـدلات الفئـات العاملة.
3. الأَوضاع الاستثنائيَّة في المجتمع وانشغال الدولة بالتنمية السياسيَّة وإِهمـال التنميـة الاقتصادية، الَّذي يُعدُّ القضاء على البطالة إِحدى أَهم مؤشرات نجاحها.

❖ نتائج البحث

1. انخفاض مؤشرات الأَمن الاقتصادي لسكان العراق نتيجة للأوضاع الاستثنائية السائدة في المجتمع .
2. يعيش سكان العراق تحت آثار فقدان الأَمن الاقتصادي المتمثلـة (انخفـاض الـدخل، والبطالة، وصعوبة إشباع الحاجات).
3. ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراق، الَّتي استقرت بشكل ملحوظ بـين فئـات الشباب التي كان نصيب الأُنثى أَعلى منها من نصيب الذكور نتيجة لضعف اسـتجابة سياسة التشغيل .
4. ضعف مشاركة الشباب في عملية تدعيم مسارات التنمية المستدامة ، من خلال ضمان فاعلية سياسة التشغيل وواقعيتها.
5. ارتفاع معدلات الفقر والفئات المهمشة نتيجة ضعف السياسـة الاقتصـادية للعـراق انعكس سلبًا على سكانه بارتفاع معدلات الفقر .

References

_ Ali Labib, Population Geography, Arab House for Science, Beirut, 2004, 201.

_ Arab Monetary Fund and others, Unified Arab Economic Report, for the year 2000, 31.

_ Atef Kobrosi, and Ali Qadri, Rebuilding Iraq, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004, 283

_ Batoul Shoukry, The Interrelationship between Population, Development and Poverty at the Macroeconomic Level, Arab Population Forum, Beirut, 2014, 24.

_ Fakhatah Shakir Rashid, The Economic Rights of the Iraqi Family under the Siege, a research submitted to the General Arab Women's Union, the Arab Family Symposium in Facing the Challenges of the Twenty-First Century, Baghdad, 1994, 12.

_ Fanar Salem Atwan, The Effect of Social and Cultural Factors on Infant Mortality, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, Iraq, 2002, 78.

_ Firas Abbas Fadel Al-Bayati, Child Mortality, an unpublished master thesis, College of Arts, University of Mosul, Mosul, Iraq, 2004, p. 126

_ Hassan Ibrahim Eid, Studies in Unemployment, Social Knowledge House, University Knowledge House, Alexandria, 1984, 15.

_ Hassan Shehata Saafan, Criminology, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo, 1998, 54 _ Iraq Media Network, Organizations and Childhood, 2002, 5. _ _ Abd Al-Rahman Ibn Khaldun, Introduction to Ibn Khaldun, The Lebanese Book House, Beirut, 1982, 507.

_ Ihsan Muhammad Al-Hassan, Economic Sociology, Dar Al-Hikma for Printing and Publishing, Mosul 1990, 30.

_ Iman Abdel Wahhab Musa, The Social Effects of Divorce, an unpublished master's thesis in Sociology, University of Mosul, College of Arts, Mosul, 1998, 54.

_ Mansour Al-Rawi, Population and Production and Their Relationship to War, Al-Iqtisadi Magazine, Iraqi Economists Association, 1986, 55.

_ Ministry of Agriculture, Annual Statistics, 1992, p. 34

_ Muhammad Atef Ghaith, Dictionary of Sociology: Unemployment, its causes and the way to combat it, University Knowledge House, Alexandria, 1990, 494.

_ Muhammad Taha Al-Ghannam, Analysis of Patterns and Trends of Neonatal Mortality and Stillbirths in Iraq, Unpublished Master's Thesis in Statistics, University of Baghdad, College of Administration and Economics, 1983, 113.

_ Muthanna Abdel-Razzaq Al-Omar, The Reality of Food and Nutrition, Umm Al-Maarik Magazine, 2000, 140.

_ Muwaffaq Wesi Mahmoud and Firas Abbas Fadel, Sidewalk Vendors, Mosuliya Studies Journal, University of Mosul, Mosuliya Studies Center, 2005, 9.

_ Rawa Zaki Al-Taweel, Health Dimensions of the Siege on Iraq, Umm Al-Maarik Magazine, Baghdad, 2000, 90.

_ The National Committee for Population Policies, the state of Iraq's population 2010, United Nations Population Fund - Iraq Office, 2011, 62.

_ UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization: The Arab Challenge, A.A. Kubursi, 1999.p.45.

Economic Security and its Development Implications: A Study in the Sociology of Development

Aram Ibrahim Hussein*

Abstract

Economic security is one of the most important foundations for the sustainability of human life. Depending on economic security , a person achieves a well-off life and meets his daily living requirements. With economic security, the wheel of development turns forward, and together with it, countries can challenge each other. The importance of economic security lies in its developmental dimensions of the society. The economic security requires the provision of basic services for a person, so that a person does not feel destitution, poverty and disease, this includes school and cultural services, humanitarian care and social insurance, and to face emergency conditions and spend free time that prevents it from isolation and recession. The aim of the research is to identify what economic security is and its role in development in a situation with reference to the situation of Iraq. The research is a descriptive and analytical research that relied on my historical and analytical method to achieve its goals. The research reached a set of results; the most important of which are:

1. Decline in indicators of economic security for the population of Iraq as a result of the exceptional conditions prevailing in society.
2. The population of Iraq lives under the effects of economic insecurity (low income, unemployment, and difficulty in satisfying needs.(
3. High unemployment rates in the Iraqi economy, which stabilized significantly among youth groups, in which the females

* **Asst.Prof.Dr./ College of Arts/ University of Sallah Aldeen.**

share was higher than that of males, as a result of the weak employment policy response.

Key words: security, economic security, development. the society